ق 24(03/13)/25- خ(0217)

كلمة

معالي الدكتور نبيـــل العـــربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمـام

الجلســة الافتتاحـية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (د.ع 24)

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

السيدات والسادة

يسرني أن أُعرب لصاحب السمو أمير دولة قطر عن خالص التهاني بانعقاد هذه الدورة للقمة العربية في الدوحة تحت رئاسته الكريمة للمرة الثانية، بعد انعقادها الأول في الدوحة عام 2009، وأتمنى أن يحمل انعقاد هذه القمة التي اخترتم لها شعار "الأمة العربية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، الأمل للشعوب العربية في أن المستقبل الأفضل لا يزال متاحاً، وأننا لقادرون شعوباً وحكومات على النهوض بالأعباء والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقنا، رغم جسامة التحديات وضبابية المشهد في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي يمر بها العديد من الدول العربية، وما تفرضه من مسؤوليات جديدة على جامعة الدول العربية ومجمل آليات عمل النظام العربي.

كما أتقدم إلى فخامة الرئيس جلال طالباني بخالص الشكر والتقدير على رئاسته الحكيمة لأعمال قمة بغداد متمنياً له الشفاء العاجل، ولشعب العراق الشقيق وحكومته كل الشكر على تحمل مسؤوليات إدارة القمة العربية بكفاءة عالية خلال الدورة الماضية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

شهدت المنطقة العربية منذ قمة الدوحة الماضية عام 2009 تغيرات هامة تحمل أبعاداً وتداعيات بالغة الأثر على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية حاضراً ومستقبلاً. ولقد استطاع البعض من بلدان "ثورات الربيع العربي" البدء في السير قدماً بخطوات وإن كانت تبدو أحياناً متعثرة، إلا أنها وبكل تأكيد خطوات واثقة بقدرتها على تحقيق تطلعات شعوبها في الإصلاح الشامل والتغيير

الديمقراطي السلمي، والنهوض بأعباء بناء مؤسسات الدولة الحديثة القادرة على ضمان الحريات الأساسية والحقوق المتساوية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد لمواطنيها، وهذا يفرض على الجامعة العربية مسؤوليات كبرى تجاه توفير كل أشكال الدعم والمساندة الفعالة لعملية التغيير الجارية في تلك الدول لمساعدتها على تجاوز أعباء هذه المرحلة الانتقالية في أقصر وقت ممكن، وبأقل قدر من الخسائر أو التكلفة الاقتصادية، وهنا أود التأكيد على أن أمن واستقرار أية دولة من الدول العربية يمس مباشرة مستقبل أمن واستقرار جميع الدول العربية والمنطقة برمتها.

ويهمني في هذا الصدد، أن أشدد على ضرورة قيام جامعة الدول العربية بأدوارٍ ايجابية غير تقليدية في مساعدة الدول العربية المعنية على انجاز خطوات المرحلة الانتقالية، وهذا الدور يندرج في صلب اختصاصات الجامعة ومسؤولياتها تجاه الدول الأعضاء، فقد نص ميثاق الجامعة عليه في الفقرة الثانية، وأقتبس: "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفةٍ عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها".

وفي هذا السياق، فإن الجامعة العربية حريصة كل الحرص على مواصلة دعم مسيرة إعادة البناء الجارية في العديد من الدول العربية تحقيقاً لتطلعات شعوبها في الحرية والتغيير الديمقراطي، وفي هذا الإطار، أُحيي شعب تونس على ما حققه من انجازاتٍ على طريق البناء الديمقراطي، رغم ما يلوح من صعوبات أو توترات أو عقبات، كما هو الحال أيضاً في جمهورية مصر العربية التي تستعد لإجراء انتخابات برلمانية نأمل أن يتم التوافق حولها وتُكلل بالنجاح، وأن تتمكن مصر العزيزة على جميع الدول العربية من اجتياز الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في أقرب فرصة وأدعو الجميع إلى المساهمة في توفير الدعم المطلوب، وكذلك أُرحب بانطلاق الحوار الوطني اليمنى الشامل الذي نتطلع أن يُحقق مبتغاه في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وأيضاً أُحيي دولة ليبيا التي

نجحت ولأول مرة في إجراء انتخابات ديمقراطية للمؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة انتقالية لإدارة أعباء المرحلة الراهنة وفي مقدمتها استعادة الأمن والاستقرار وإعداد دستور جديد للبلاد. كما تواصل الجامعة العربية وبالتعاون مع دولة قطر والاتحاد الافريقي، جهودها لدعم مسيرة تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية في جمهورية السودان، وفي هذا فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة وتقديم تعهدات مالية مقدرة لمؤتمر المانحين الدوليين لإعادة الأعمار والبناء في دارفور والمقرر عقده يومي 7-8 من الشهر القادم في الدوحة، كما أن دعم العملية السياسية والتنموية الجارية في جزر القمر تستحق منا كل التحية، وأقدر النجاح الذي تحقق مؤخراً في الصومال على صعيد إتمام تنفيذ خطوات المرحلة الانتقالية وانتخاب برلمان ورئيس جديد للبلاد، وعلينا واجب توفير الدعم والرعاية لمسيرة إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة في الصومال.

ومن ناحية أخرى، فإن الجامعة العربية تواصل دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي وعادل لقضية الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كما تدعو الجامعة العربية الحكومة الإيرانية إلى التجاوب مع هذا المطلب العربي الذي يتفق مع الشرعية الدولية من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

السيد الرئيس

إن القضية الفلسطينية هي دائماً جوهر الصراع في المنطقة والصراع سيظل دائماً يتمحور حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ولابد للعمل الدبلوماسي العربي من مضاعفة جهوده على الساحة الدولية للتأكيد على تلك الأولوية، إذ لم يعد من المقبول الانخراط في مسار مفاوضات عقيمة، أو القبول بمبادرات تفاوضية تتعامل مع قضايا فرعية وجزئية لتضييع الوقت وتكريس الاستيطان والاحتلال، دون أن تتعامل بجدية مع جوهر وأساس هذا الصراع وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أكدت عليه

المرجعيات المتفق عليها لأسس تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة وفي مقدمتها قراري مجلس الأمن 242 و338 والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، فبدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية لن تنعم هذه المنطقة بأي سلام أو امن أو استقرار.

لقد أطلق الجانب العربي في قمة بيروت عام 2002 مبادرة السلام العربية التي لم تجد حتى الآن آذاناً صاغية من الجانب الإسرائيلي، بل تمادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عمليات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك في حصارها غير المشروع لقطاع غزة، وتواصل إسرائيل فرض منطقها في إدارة الصراع وذلك بالتزامن مع إقدامها على اتخاذ خطوات أحادية الجانب لفرض الوقائع الجغرافية والديمغرافية على الأراضي الفلسطينية لتدمير حل الدولتين، حتى أصبح البعض يطالب الجانب العربي بالاعتراف بها كوقائع لا يمكن تجاهلها، وكأن المطلوب من الجانب العربي والفلسطيني أن يعترف دائماً بما تفرضه إسرائيل على الأرض وأن يتنازل عن حقوقه التاريخية المشروعة.

وفي هذا الصدد، أودُ أن أشيد بالانجاز التاريخي الهام الذي حققته دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر الماضي حيث تم الاعتراف، وبتأييد من أغلبية الدول الأعضاء، بدولة فلسطين كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، وهذا الانجاز لابد من البناء عليه لتأكيد الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة مكتملة المقومات واقعة تحت الاحتلال.

وأودُ الإشارة أيضاً إلى أنه ونحن على أعتاب انطلاق تحرك جديد للإدارة الأمريكية في المنطقة، فإننا نُعرب عن الأمل في أن يسلك هذا التحرك الموعود مساراً جديداً مختلفاً عما شهدناه من تحركاتٍ غير مُجدية طوال السنوات الماضية كما قرر وزراء الخارجية العرب في 2002/11/17، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة اليقظة من خطر الوقوع مجدداً في نفس أخطاء الماضي، والتمسك

بالموقف العربي الداعي إلى بلورة آليات ومنهجية جديدة للمفاوضات تحت الإشراف المباشر لمجلس الأمن، وذلك للانتقال من "إدارة الصراع" إلى "إنهاء الصراع"، وذلك في إطار زمني محدد ومُلزم.

كما أنه من الضروري التأكيد في هذا السياق على ضرورة انجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوقيع عليها في القاهرة والدوحة، لاستعادة وحدة القرار الوطني الفلسطيني ووحدة مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة، وعلى الجامعة العربية ودولها رعاية تحقيق هذه المصالحة، وعليها مسؤولية الالتزام بتوفير ما قررته القمة العربية من التزامات مالية لدعم دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني والقدس، وذلك من خلال توفير شبكة الأمان المالية العربية التي تم الالتزام بتوفيرها في القمة العربية السابقة في بغداد، وفي هذا الصدد أؤيد وبقوة الاقتراح الذي تقدم به صاحب سمو أمير دولة قطر بعقد قمة مصغرة للإشراف المباشر على تحقيق المصالحة وكذلك مبادرته بإنشاء صندوق خاص لدعم صمود القدس ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني.

السيد الرئيس،

كلنا يدرك التداعيات الخطيرة الناجمة عن استمرار الأزمة السورية الدامية، بل المأساة الإنسانية القاسية التي يعيشها الشعب السوري، فاستمرار هذا الجرح النازف في الجسد السوري شعباً ومؤسسات وفي الجسد العربي أيضاً يهدد بأخطار جسيمة تطال مستقبل هذا البلد الشقيق وأمنه واستقراره، كما تطال تداعياتها بلا شك أمن واستقرار الدول المجاورة والمنطقة بأسرها.

لقد وقفت جامعة الدول العربية إلى جانب انتفاضة الشعب السوري السلمية منذ انطلاقها، وحاولت الجامعة طوال الفترة الماضية طرح العديد من المبادرات، إلا أن كل تلك المبادرات فشلت في إقرار التسوية السياسية المنشودة، ويتحمل النظام السوري المسؤولية الأولى عن تفاقم هذه الأزمة وبلوغها هذا المنحى الخطير بسبب إصراره على اعتماد الحل العسكري الذي بلغ مداه في استخدام

الأسلحة الثقيلة من طائراتٍ ومدافع وصواريخ ضد أبناء شعبه من المواطنين السوريين الأبرياء.

كما أن مسؤولية هذا الإخفاق في فرض الحل السياسي للأزمة يعود أساساً إلى عجز مجلس الأمن عن اتخاذ القرار اللازم لوقف نزيف الدم، ومن هنا فإنني أدعو مجدداً إلى توفير كل الدعم لجهود السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية لتمكينه من مواصلة جهوده في التوصل إلى تحقيق التوافق الدولي والإقليمي حول عناصر خطة الحل التي جرى وضع أُسسها في اجتماع مجموعة العمل الدولية في يونيو الماضي في جنيف.

وأودُ في هذا السياق أن أؤكد على أنه وبالرغم من حالة الاستعصاء على الحل، فإن خيار التسوية السياسية للأزمة السورية هو الخيار الذي يجب التمسك به، كما أن أية خطوات باتجاه الحل السياسي لابد وأن تحظى بالأولوية في جهودنا، وفي هذا السياق لابد من المحافظة على وحدة المعارضة السورية المجتمعة اليوم تحت مظلة الائتلاف الوطني السوري، كما أكد على ذلك مجلس الجامعة الوزاري في اجتماعه يوم 6 مارس الجاري بالقاهرة، والذي اعتبر هذا الائتلاف الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري ولتطلعاته المشروعة في الحرية والتغيير الديمقراطي والتمسك بوحدة سورية أرضاً وشعباً وبالحقوق المتساوية لجميع المواطنين السوريين على اختلاف مكوناتهم الاجتماعية وانتماءاتهم السياسية.

وفي هذا الإطار، فإنني أرحب باسم جامعة الدول العربية بالشيخ أحمد معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي انضم إلى اجتماع القمة اليوم بصفته ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري بعد نجاح الائتلاف في بدء تشكيل الحكومة المؤقتة التي نتمنى لرئيسها غسان هيتو التوفيق في مهامه الصعبة خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة من تاريخ سوريا.

ومن جهةٍ أخرى تواصل الجامعة ومؤسساتها المعنية جهودها من أجل المساهمة في توفير المساعدات الإنسانية والاغاثية للشعب السوري والنازحين منه

داخل سورية وفي دول الجوار، ونظراً لخطورة الموقف فإن على الدول العربية القادرة مسؤوليات كبرى في مجال تقديم العون والمساعدات اللازمة لتمويل الأنشطة الاغاثية الضرورية والعاجلة للشعب السوري. وأودُ في هذا السياق التنويه بالتعهدات التي أعلنت عنها الدول العربية في مؤتمر المانحين في دولة الكويت والذي انعقد في شهر يناير الماضي تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن ما تشهده المنطقة العربية من حراك ومتغيرات عميقة الأثر يتطلب مزيداً من الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية والتنموية، فالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والتعليم والصحة وتمكين المرأة والشباب، هي من بين الأسباب التي تجعلني أؤكد على ضرورة ايلاء مزيد من الاهتمام بل إعطاء أولوية متقدمة للعمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي في إطار منظومة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع كافة الشركاء، وفي مقدمتهم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين والإقليميين الفاعلين، ولقد جاء انعقاد القمة التنموية العربية في الرياض في شهر يناير الماضي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتُرسخ آلية الانعقاد الدوري للقمة العربية التنموية، وهذا انجازٌ كبير لابد من تعزيز مساره وتفعيل آلياته ليعود بالفائدة على المواطن العربي وعلى مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لقد خطت جامعة الدول العربية خلال السنوات العشر الماضية خطوات واسعة باتجاه تعزيز أُطر التعاون مع الدول والتجمعات الإقليمية والدولية ذات التأثير والدور الفاعل على الساحة السياسية الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ودول أمريكا الجنوبية ودول الباسيفيك، وكذلك من خلال المنتديات العربية المشتركة مع روسيا والصين والهند

وتركيا واليابان وغيرها من التجمعات والكيانات الدولية الأخرى، وهـذا العمـل العربي المشترك يحظى باهتمامٍ متزايد على ساحة العمل الدولي.

وفي هذا السياق فإني أُحيي دولة الكويت على استضافتها لأعمـال القمـة العربية الإفريقية الثالثة والمقرر عقدها في نوفمبر القادم، كما أُحيي عزم المملكـة العربية السعودية على استضافة أعمال القمة العربية الإفريقيـة الخامـسة عـام 2016.

وأودُ في هذا السياق أن أتناول محوراً هاماً من محاور عمل الجامعة علـى الـساحة الدولية والمتعلق بالسعي الذي قامت به الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية لمعالجـة الخلل الناجم عن انفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووي، حيث تحركت الدول العربيـة فـي مختلف المحافل الدولية ومنذ زمن طويل لإنشاء منطقة خالية من كافـة الأسـلحة النوويـة وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كأحد أهم عناصر الأمن الإقليمي.

إلا أن هذه الجهود وصلت إلى طريق مسدود بسبب عجز المجتمع الـدولي عن تنفيذ الالتزامات التي وافق عليها عام 2010، ويعود هذا الفشل إلـى رفـض إسرائيل الدخول في هذا المسار، ودعم بعض القوى الدولية لإسرائيل مما أوقـف هذا التوجه الدولي، ومن ثم توقفت مسيرة عقد المؤتمر الذي كان مفترضاً عقـده في ديسمبر 2012 وعلينا الآن أن نبذل كل الجهد لعقد المؤتمر في أقرب فرصة.

أصحاب الفخامة والسمو،

أودُ أن أنتقل إلى المحور الأخير في كلمتي والمتعلق بتطوير جامعة الدول العربية وأجهزتها وآليات عملها، وذلك حتى تتمكن من ممارسة دوراً فاعلاً فـي معالجة التحديات والمتغيرات الراهنة التي تواجه العالم العربي. فكما تعلمون، تـم تشكيل لجنة مستقلة رفيعة المستوى من شخصيات عربية ذات خبرة برئاسة معالي السيد الأخضر الإبراهيمي، وقدمت هذه اللجنة مقترحات محددة لتطوير الجامعـة العربية وآليات عملها.

وبالفعل بدأ تنفيذ بعض الاقتراحات التي تدخل في إطـــار التكليـــف الـــذي أصدرته القمة الأخيرة في بغداد للأمين العام، منها إعادة هيكلة قطاعات وإدارات الأمانة العامة، وإعادة توصيف الوظائف وتحديد المؤهلات المطلوبـــة لـــشاغريها ومسئولياتهم، والدفع بالصف الثاني إلى المواقع القيادية، واعتزم التقـــدم بـــبعض الاقتراحات بهدف تشجيع استقطاب العناصر التي تتمتـــع بالكفـــاءة مـــن الـــدول الأعضاء، ورفع مستوى الأداء الوظيفي للقوى البشرية بالأمانة العامة. وفى هـــذا الإطار تم تعيين مبعوثتين للأمين العام، الأولى لشئون المجتمع المدني، والثانيـــة لشئون الإغاثة الإنسانية. والتطوير والإصلاح عملية مستمرة ولها أعبـــاء ماليـــة، وأتقدم لحضرة صاحب السمو أمير دولة قطر بخالص الـــشكر والامتنـــان علـــى مبادرته الكريمة بإنشاء صندوق المعاشات لموظفي جامعة الدول العربية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

ولاشك إن تحقيق الطموح المشترك للجامعة العربية يتطلب إصلاحات أكثر عمقاً من أجل تمكين الجامعة من الاضطلاع بدور فعال في مجالات عديـــدة قـــد يكون أهمها: حفظ سلامة واستقرار البلدان العربية، حماية حقوق المواطن العربي، وتكوين تكتل اقتصادي عربي حقيقي، بما في ذلك إقامـــة مـــشروعات عملاقـــة مشتركة، فقد أوضحت تجربة العامين الماضيين الحاجة إلى تطوير قدرة الجامعة لتتمكن من مساعدة الدول الأعضاء التي تتعرض لتحديات داخلية كبـــرى علـــى التجاوب مع تلك التحديات دون تعريض أمن وسلامة شعوبها أو استقلالها للخطر إذ اضطرت الجامعة – تحت ضغط الظروف – إلى التعامل مع تحديات لم تكـــن متأهبة لها، وبذلت في سبيل ذلك أقصى ما استطاعته من جهـــد، إلا أن الحكمـــة تقتضى منا الاستفادة من دروس هذه الخبرة، وإعداد الجامعة مسبقاً كـــي تكـــون جاهزة للتعامل مع هذه التحديات حين تطرأ، بل وكي تكون قادرة على مـــساعدة الدول الأعضاء على تفادى الوقوع في مثل هذه الأزمات والتعامل المبكر معها بما يقينا شرور الفتنة والاقتتال.

ويتعين على الجامعة العربية الاضطلاع بمسئولياتها في مجال حماية حقوق المواطن العربي، وذلك وفقاً لما نص عليه الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية والدولية الأخرى التي انضمت إليها الدول العربية، حيث أصبحت هذه المواثيق جزءاً أساسياً من المنظومة الدولية التي نعيشها، ومن الحكمة أن يكون للعالم العربي إطار ذي مصداقية يتولى حماية حقوق مواطنيه بدلاً من ترك الباب مفتوحاً للتدخل الخارجي باسم وقف انتهاكات حقوق الإنسان أو محاسبة وعقاب المسئولين عنها، ومن ثم يحسن بالجامعة الإسراع في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كي تضطلع بمهام حماية حقوق المواطن العربي بعد استنفاذه لوسائل التقاضي الداخلية، وهنا أرحب بمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بشأن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، والتي تمثل نقلة حضارية في الجهد العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق ببناء تكتل اقتصادي عربي حقيقي فإن الأمر يتطلب إصلاحاً عميقاً لمنظومة العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تشمل دور وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتخصصة ومنظمات الجامعة ومراكزها المتخصصة، بحيث تشكل جميعها منظومة واحدة متكاملة، وهي مطروحة منذ سنوات عديد وآن أوان اتخاذ قرار لحسمها.

وأخيراً وليس آخراً، فقد بات من الضروري إجراء عملية مراجعة شاملة لميثاق جامعة الدول العربية، والذي تمت صياغته عند نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظروف دولية وإقليمية لم تعد قائمة، بحيث تمكنّ الجامعة من الاضطلاع بوظائفها التي تمليها عليها تحديات العصر بظروفه الدولية والإقليمية الحالية. ويجب أن تشمل هذه المراجعة أولويات العمل العربي المشترك وقواعده، والتعديلات الخاصة بعمل هيئات ومجالس الجامعة، ودعم دور الأمين العام، ودوره في تنشيط العمل العربي المشترك، والنص على آلية دورية لمراجعة وتطوير الميثاق.

وختاماً، أكرر شكري وتقديري لصاحب السمو أمير دولة قطر على كرم الضيافة وحسن إدارة أعمال هذه القمة، متمنياً له دوام التوفيق.

والسلام عليكم ورحمه الله،،